دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية
ــ مع الإشارة إلى حالة مصرــ

أ.رابح عرابة*
جامعة الشلف–الجزائر

Abstract
Facing the global financial sector in recent years many radical transformations in the banking industry between collapsed and prosperity, privatization and nationalization, and the integration of deflation, as non-banking institutions entered the field of banking and financial work, increasing competition and are banking and financial institutions in Provide a comprehensive and integrated financial services and banking, disappeared border posts between commercial and investment banks and created a new type of bank called the banks overall, which is dealing with both types of services trade and investment and with all economic sectors, where the spread of risk and Diversified revenue.

The concept of one of the banks overall development in banking and is an important step in banking reform due to changes in the environment to local and international bank can not imagine with the return of the banking market in the world to what it was in previous periods as the risks suffered by banks in With the proliferation of this period the climate of deregulation as well as the direction of international banks to follow the policies advanced banking and the transition to a new type of banks that are providing services and development work in all financial activities and non-financial inclusiveness in the bank.

مقدمة

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية مابين ازدهار وانهيار، خوصصة وتأميم، اندماج وانكماش، كما دخلت مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المالي و المصرفي، مما زاد من حدة المنافسة وأخذت المؤسسات المالية والمصرفية في تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية و المصرفية فزالت الحدود الفاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، ونشأ نوع جديد من البنوك

*: أستاذ مكلف بالدروس. جامعة شلف. المايل:**arabarabah@yahoo.fr**

يسمى البنوك الشاملة، التي أخذت تتعامل في كلا النوعين من الخدمات؛ التجارية والاستثمارية، ومع كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تتوزع المخاطر وتتنوع الإيرادات .
ويعتبر مفهوم البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي، وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي. ويرجع ذلك إلى التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية المحلية والدولية، ولا يمكن معها تصور عودة الأسواق المصرفية في العالم إلى ما كانت عليه في الفترات السابقة؛ إذ أدت المخاطر التي تعرضت لها البنوك في هذه الفترة، ومع انتشار مناخ التحرر من القيود المالية، ومع اتجاه البنوك العالمية إلى إتباع سياسات مصرفية متطورة، والتحول إلى نوع جديد من البنوك التي تقدم خدمات تتميز بالتطور وتعمل في جميع الأنشطة المالية وغير المالية في ظل الشمولية المصرفية[1].

أولا– ماهية البنوك الشاملة

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها: البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية؛ التقليدية، وغير التقليدية، بما فيها القيام بدور المنظم. وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة، وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع[2].

ثانيا– وظائف البنوك الشاملة

تتمثل وظائف البنوك الشاملة[3] في:
–يقوم البنك الشامل بترويج المشروعات الجديدة،و إتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة في إطار من علاقات التواصل والتعاون مع العملاء.
–تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء؛ من بينها إعداد دراسات الجدوى، وتقديم الاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبها، إذ لديه المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وظروف أسواق السلع والخدمات، والسوق المالية والمحلية والعالمية.
–الإسناد؛ وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية (الأسهم) المصدرة حديثا من الشركات المصدرة لها، وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار، وهو بذلك يؤمن

للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فورا، ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية.

—التوزيع؛ أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بما يقلل من تكلفة، ومدة، وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من الشكة المصدرة لهذه الأوراق المالية.

—المساهمة المباشرة في الشركات التي يؤسسها المصرف الشامل في موقع يمكنه من الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها، والوفاء بمستلزمات تشغيلها.

—تكوين المحافظ المالية الاستثمارية للغير، نظرا لما يتمتع به المصرف الشامل من خبرات، ومواكبته للتطورات في السوق المالية، وقدرته على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يريدها المستثمرين، مع الحفاظ على أموال المستثمرين بعيدا عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.

—تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية، وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة؛ حيث تسهم هذه القروض التي يقدمها المصرف الشامل في تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية، وتحسين المواقف المالية للشركات، بما يرفع من جدارتها في السوق وبما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

—التنويع في النشاط المالي والاستثماري، والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للمصرف الشامل، مع تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية، مع تسنيد القروض وطرحها في شكل سندات وأسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية، عن طريق طرح أسهمها وسنداتها في السوق المصرفية مباشرة، بإشراف ورعاية المصرف الشامل، والذي يستطيع أن يوزع استثماراته بما يخدم المجتمع ككل، ولا يركز قطاعيا مثل البنوك المتخصصة، والتي لا تستطيع أن تنوع من نشاطها، بما يؤدي إلى التركيز في مجال معين قد لا يحتاجه المجتمع ككل، حيث يأتي أهمية دور المصرف الشامل على العكس تماما مع المصارف المتخصصة.

ثالثا: كيفية التحول إلى البنوك الشاملة

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسين هما[4]:

المنهج الأول : وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل)؛ بنك

كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها :

—**التدرج**: أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة.

—**التطوير**: أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

—**التجهيز**: وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

—**الخطة**: من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط، ومبرمج زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

—ويدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار، وخلق الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل، والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على إنجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير وشل فاعلية التطور.

المنهج الثاني : إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة، لإنجاح فكرة البنك الشامل .

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه.

والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا؛ حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات

المصرف الشامل، والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير. وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد، تتوافر فيه الإمكانيات، والقدرات، والخبرات، وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو، والاتساع، والانتشار بشكل كبير، ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة توجيه السوق، وريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، وتقويته، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المتوازن، والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا[5].

رابعا: ضوابط التحول إلى المصارف الشاملة

تحتاج البنوك الشاملة إلى ضوابط تضمن لها الاستمرار، والانتظام، والاستقرار في ممارسة النشاط، وتساعد على تقبل جمهور العملاء لفكرة المصارف الشاملة، وهي ضوابط كمية ونوعية تهدف جميعها إلى الحماية والرعاية، وإحداث التطوير اللازم لعملية الصيرفة الشاملة. وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي[6] :

1. التزام العاملين في المصارف الشاملة بسياسات الحيطة والحذر، خاصة في المرحلة الأولى لبدء النشاط، ويجب إخضاع كافة العمليات كبيرة الحجم للفحص والتدقيق حتى لا يتعرض المصرف الشامل لمخاطر غير محسوبة.
2. تقوية أجهزة الرقابة، لتحقيق دورها في ظل ممارسة واعية للإشراف على نشاط المضاربة، بما يضمن نوعا راقيا من الرقابة التي تحمي المصرف من أي خطا يهدد مسيرته أومستقبله.
3. وضع نظام للعمل، وتوصيف وظائف عالي الدقة والفعالية يحدد الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة، والمهام والأنشطة الخاصة بكل منها بما لا يدع أي مجال للتضارب، أو التعارض، أو الازدواج لأي عمل أو نشاط يحتاجه العمل، والتطوير والتحديث في المصارف الشاملة.
4. القيام بحملة فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة المصرف الشامل، في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة، والتي توفرا قدرا مناسبا من الشفافية، والإيضاح، والإفصاح الذي يمكن جمهور المتعاملين والمهتمين والمساهمين في المصارف الشاملة من الحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة البنك الشامل.

5. عرض تفاصيل السياسات، والأنشطة، والأهداف المستقبلية على الجمعية العمومية، للحصول على تأييدها ودعمها في كافة الاتجاهات وتحمل المخاطر.

6. تحقيق ملاءة مالية مناسبة متمثلة في حجم مناسب ومؤثر من رأس المال، والاحتياطات، والمخصصات بما يحقق مكانة متميزة وقوية للمصرف الشامل.

7. تطبيق نظام تأمين فعال على الودائع، ليقلل من تدافع العملاء عند حدوث أزمة، أوإطلاق أي شائعة أو حتى عند حدوث هزة في الائتمان، أو تعثر في السداد، أو أزمة في سعر الصرف، بما يبعث بالطمأنينة في نفوس العملاء، ويدعم الثقة في المصرف الشامل، ويحمي الاقتصاد كله من الهزات العنيفة.

8. التوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية، وحسن توجيه موارد المصرف الشامل، وذلك لضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال المصرف الشامل، والذي تفرضه ضخامة أعماله ومعاملاته، ووضع الضوابط، وفتح الأبواب والنوافذ والعقول لإبداء المشورة الحكيمة، والرأي، والخبرة، واستشراف التصور المستقبلي لكل نشاط يقوم به المصرف الشامل.

9. إتباع إستراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية، تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه المصرف الشامل، حتى لا يبعد أو يحيد عن المصلحة العامة، أوللأهداف الموضوعة لخدمة الاقتصاد القومي.

10. المساندة من كل الجهات المسؤولة سواء من البنك المركزي، أو السلطة التشريعية، أو الهيئات الرقابية، أو السلطات النقدية، أو الاتحادات الصناعية، أو الغرف التجارية، لفكرة المصرف الشامل بما في ذلك البورصة، وشركات التأمين، في محاولة لتقوية الجهاز المصرفي، والذي هو في الحقيقة القلب النابض للاقتصاد، وفي سلامة الجهاز المصرفي سلامة الاقتصاد ككل، وأي ثمرة للجهاز المصرفي هي ثمرة للاقتصاد ككل.

وفيما يلي شرح توضيحي لأهم الخدمات المتكاملة المقدمة من البنوك الشاملة :

جدول رقم 1 0: أهم خدمات البنوك الشاملة

1- الودائع	**6- الاكتتاب في الأوراق**	**9- حركة الموال**
- ودائع جارية	**المالية**	- التمويل المحلي
- ودائع لأجل	- أذون الخزينة	- التمويل الخارجي
- ودائع بإخطار	- سندات الدولة	**10-خدمات الضمان**
- ودائع توفير	- سندات المحليات	- الاعتمادات
2- التداول	- سندات الشركات	المستندية
- الأوراق المالية	**7- خدمات الاستشارة**	- التحصيلات
- النقد الأجنبي	- إدارة السيولة	المستندية
- المشتقات المالية	- التخطيط المالي	- خدمات القبول
- العقود المستقبلية	- الاستثمار العقاري	- المشروعات الجديدة
3- بيع الأوراق البنكية	- التجارة الخارجية	**11-خدمات التأمين**
- شهادات الإيداع	- استشارات قانونية	- تأمين الصادرات
- الأسهم والسندات	- استشارات ضريبية	- تأمين المخاطر
- شهادات العائد المتغير	- بحوث التسويق	- تأمين الفائدة
4- الائتمان	- دراسات الجدوى	- تامين الممتلكات
- الائتمان الاستهلاكي	**8- خدمات المستهلك**	**12-التمويل المتخصص**
- ائتمان المؤسسات	- بطاقات الائتمان	- تمويل شراء الأصول
- ائتمان البنوك المحلية	- الشيكات السياحية	- التمويل التأجيري
والدولية	- الصارف الآلي	- تمويل الصادرات
5- السمسرة	- تأمين الودائع	- تمويل المشروعات
- في سوق المال	- الخزن والأمانات	- التمويل بالمشاركة
- في العملات	- صناديق الاستثمار	- التمويل العقاري
- في الأراضي والعقارات	- نظم المعاشات	- تمويل الرفع المالي
- في الذهب	- إدارة الأصول للأفراد	

المصدر: طلعت أسعد عبد الحميد ،الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ، مكتبة مؤسسة الأهرام 1998 ، ص: 38.

خامسا-تطوير و تحديث الجهاز المصرفي في مصر

سيتم إلقاء الضوء على أهم القطاعات التي تتداخل وتتشابك في عملها وتطورها مع التطور المصرفي، وخاصة في حالة تعميم البنوك الشاملة كنموذج يجب أن يسود، وينتشر في الاقتصاد المصري كأحد محاور تطوير، وتحديث الجهاز المصرفي، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي :

1- قطاع التأمين. **2**- قطاع البورصة. **3** ـــ قطاع التكنولوجيا

1 ـــ أنشطة التأمين وتداخلها مع وظائف الجهاز المصرفي: بدأت تظهر في الأفق تطلعات شركات التأمين العالمية العملاقة في الانتشار، وتنويع الخدمات التمويلية المقدمة منها للعملاء، وخاصة مع انخفاض الوعي التأميني في معظم البلدان النامية، بما يتطلب جهدا وفيرا لتحقيق الانتشار والتوسع، وعلى سبيل المثال بلغ حجم أقساط التأمين في العالم أكثر من 900 مليار دولار سنويا في منتصف التسعينيات، مقارنا بأقل من 5 مليار دولار في الوطن العربي كله، ويبلغ حجم مصروفات التأمين في البلدان العربية 20 دولار للفرد سنويا، مقارنا بالمعدل العالمي وهو 145 دولار للفرد، كمصروفات تأمين، وذلك بالإضافة إلى صغر حجم شركات التأمين القائمة في البلدان النامية، مما يعطي الفرصة أمام شركات التأمين العملاقة العالمية للنفاذ إلى هذه الأسواق[7].

ولقد انتشرت ظاهرة تداخل وظائف شركات التأمين مع وظائف المؤسسات المصرفية عالميا، ومن ذلك على سبيل المثال أنه للبنوك الألمانية الحق قانونا في مزاولة كافة أعمال وخدمات التأمين، ولكن من خلال شركات تابعة للبنك الأم، وتكون مستقلة ماليا، مع خضوعها لأحكام الرقابة الفيدرالية، وخاصة من ناحية الأسس، والقواعد المعمول بها، مع توافر معدلات كفاية رأس المال المطلوب، وتأخذ ممارسة البنوك الألمانية لخدمات التأمين واحد من أسلوبين :

- إما قيام البنك بإنشاء شركة تابعة، تختص بأعمال التأمين على الحياة، مع خضوعها لأحكام الرقابة الفيدرالية في هذا المجال، وذلك على النحو الذي فعله دويتش بنك منذ عام 1989 وحتى الآن.
- وإما أن يقوم البنك بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين القائمة فعلا، على أن يقوم كل منهما بتقديم بعض منتجات الآخر، ويجب النظر إلى أنه توجد بعض الأنشطة التأمينية التي تختص بها شركات التأمين، مثل أعمال التأمين على الممتلكات الشخصية، والعقارات، والسيارات وغيرها، وذلك لتطلبها خبرات خاصة متخصصة، وكثيفة لا تتوافر إلا عن طريق شركات التأمين[8].

وهذا مثال ينطبق على البنوك الدولية ابتداء من البنوك اليابانية إلى البنوك الأمريكية إلى البنوك البريطانية وغيرها من البنوك حول العالم، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن البنوك المصرية وعلاقتها بقطاع التأمين، ومدى التفاعل الموجود بينهما لصالح الاقتصاد المصري.

يعد قطاع التأمين أهم القطاعات المالية بعد البنوك في مصر، ويبلغ مقدار رؤوس أموال شركات التأمين العاملة في مصر حتى نهاية القرن العشرين أكثر من 1500 مليون جنيه

مصري؛ منها 16 مليون دولار لشركتا قطاع خاص هما (العربية الدولية للتأمين، والمصرية الأمريكية للتأمين رؤوس أموالها مدفوعة بالدولار الأمريكي) ويبلغ عدد شركات التأمين في مصر 11 شركة . ولقد سمح القانون رقم:156 لسنة 1998 للأجانب بتملك شركات التأمين بالكامل، تطبيقا لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وعلى الجانب الآخر فإن 80 من شركات التأمين في مصر مملوكة للحكومة والقطاع العام[9].

وتسعى شركات أجنبية للخوض والدخول في قطاع التأمين في مصر، ولقد بلغت استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر أكثر من 10 آلاف مليون جنيه مصري في سنة 2000، وتشكل استثمارات شركات التأمين المملوكة للقطاع العام أكثر من 90 من جملة استثمارات شركات التأمين في مصر، وتمثل الاستثمارات في الأوراق المالية حوالي 14 من إجمالي استثمارات قطاع التأمين، في حين تبلغ ودائع قطاع التأمين لدى البنوك أقل من 6 من هذه الاستثمارات، ومما يدل على ذلك تصريح السيد وزير الاقتصاد بأنه مازالت إسهامات قطاع التأمين في تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار الكلي في الاقتصاد المصري أقل كثيرا من الدور الذي يجب أن تقوم به، إذ تبلغ 0.8 من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصل في دول أخرى على مستوى مصر أكثر من 8 ، أي عشرة أضعاف حجم الاستثمارات التأمينية في مصر. وفي المقابل بلغ حجم استثمارات قروض الجهاز المصرفي نسبة تفوق 165 ضعف استثمارات شركات التأمين في مصر، يضاف إليها استثمارات البنوك في أذون الخزانة والأوراق المالية ليصبح أكثر من 228 ضعف استثمارات شركات التأمين في مصر[10].

وعلى ذلك فان أهمية صناعة التأمين وربطها بالجهاز المصرفي مازالت متأخرة وضعيفة عنها في الدول المتقدمة وذلك لأسباب منها :

- نقص الوعي التأميني لدى الأفراد وفي كافة قطاعات المجتمع.
- ضيق سوق التأمين بسبب عدم توسع شركات التأمين في الأنشطة والمجالات التأمينية الحديثة.
- صغر وتشرذم وعدم اتحاد المؤسسات التأمينية القائمة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، وتقديم خدمة جيدة ومضمونة[11].

هذا في الوقت الذي تعد فيه أنشطة التأمين من بين الأنشطة المالية الهامة التي تسعى الدول المتقدمة للسيطرة عليها، باعتبارها من أهم وأخطر مجالات تجارة الخدمات المالية التي تتفوق فيها بشكل مطلق على الدول النامية التي تعتبر من الأسواق المتأخرة في هذا المجال.

ولهذا تقوم البنوك الشاملة العالمية بوظيفة التأمين إلى جانب الوظائف التقليدية؛ كقبول الودائع، ومنح الائتمان، كما أن شركات التأمين العالمية تمارس أنشطة البنوك وخاصة في مسألة منح الائتمان، أو ضمان التسهيلات المصرفية، بالإضافة إلى وجود فروع مشتركة بينهما، وقيام كل منهما بترويج منتجات الآخر، وتنتشر أيضا ظاهرة الاندماج بين شركات التأمين والبنوك على مستوى كل دول العالم المتقدم، وبالنسبة لمصر فان القانون يشترط أن تودع الأموال النقدية والأوراق المالية (التي تكون في حوزة شركات التأمين وتعتبر جزء من استخداماتها) في أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

لذلك تعد شركات التأمين مصدرا هاما من مصادر التمويل النقدية والأوراق المالية في البنوك والبورصة، ويحظر القانون في مصر على غير وحدات الجهاز المصرفي القيام بالخدمات، والأعمال المصرفية، أو منح الائتمان، وتساهم شركات التأمين في رؤوس أموال بعض البنوك المشتركة، وبنوك الاستثمار والأعمال، كوسيلة من وسائل الاستثمار، أو توجيه الموارد المتاحة لشركات التأمين ومثال ذلك: بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، وبنك التمويل المصري السعودي، وبنك قناة السويس، وبنك مصر أمريكا الدولي، والبنك المصري البريطاني، والبنك المصري المتحد[12].

ولقد تزايدت العلاقة بين البنوك وشركات التأمين وترابطت وتنوعت ما بين تملك شركات التأمين لأسهم في البنوك، أو تملك البنوك لأسهم في شركات التأمين مرورا بإضافة المزايا التأمينية على المنتجات المصرفية، إذ قام البنك الأهلي المصري بوضع حوافز تأمينية لأحد الأوعية الادخارية، وهي الشهادات ذات الإيراد الشهري، كما قام بنك مصر بإنشاء صندوق استثمار يتمتع بميزة التأمين على أموال المستثمرين لضمان حد أدنى لها، بحيث لا يتم استغراقها بالكامل في عمليات المضاربة في البورصة، أو عند تدهور أسعار الأسهم والسندات، وعلى ذلك فقد تداخلت المنتجات المصرفية مع المنتجات التأمينية بما يصب في صالح العملاء[13].

ولقد تطورت العلاقة بين البنوك في اتجاهها للصيرفة الشاملة وإتباع أسلوب البنك الشامل، حيث قامت بتأسيس صناديق تأمين، وشركات تأمين تحمل اسم البنك، وتكون تابعة له، ومروجة لمنتجاته المصرفية، وفي الوقت نفسه يفسح البنك لهذه الشركة، ولهذه الخدمات التأمينية مكانا متميزا داخل فروع البنك للتعامل مباشرة مع عملاء البنك في محاولة للترويج لهذه الوثائق التابعة للبنك، ومن أوائل هذه البنوك في مصر التي قامت بتأسيس شركات تأمين تابعة للبنك (البنك التجاري الدولي – مصر) حيث نشأت (شركة التجاري الدولي للتأمين – مصر) وأكبر مؤسسيها هم (البنك التجاري الدولي – مصر) بالاشتراك مع شركة (إيجال

اندجنرال العالمية) و (مجموعة منصور والمغربي) وبدأت هذه الشركة العمل بالفعل بالتعاون والالتزام مع جميع فروع البنك التجاري الدولي في محاولة لسد خانة من خانات التقصير في نشر الوعي التأميني والمصرفي في جميع أنحاء مصر، بما يحقق خطوة هامة على طريق انتشار خدمات البنوك الشاملة في مصر.

2 ــ الجهاز المصرفي وعلاقته بالبورصة في مصر: يعد الاستثمار في الأوراق المالية وأعمال البورصات من مظاهر البنوك الشاملة؛ باعتبار أنها من الوظائف الاستثمارية التي تقوم بها، وتعد كذلك وظائف أمناء الاستثمار، وقبول الاكتتاب للشركات الجديدة، والأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية المحلية والعالمية، والتوسع في تقديم الخدمات المالية المستحثة؛ لذلك تعد صناديق الاستثمار أحد المداخل الرئيسية لتطبيق الصيرفة الشاملة[14].

ويعد الاستثمار في صناديق الاستثمار بمثابة وعاء استثماري جديد لتوظيف فائض السيولة لدى البنوك، وخاصة بعد التوسع الكبير في حجم الودائع المصرفية. ولقد بدأ سوق الصناديق الاستثمارية في مصر بداية قوية، وجاذبة للجمهور، وصاحبها إقبال كبير من العملاء للاكتتاب فيها، ولقد بدأت التجربة ناجحة ومبشرة حيث بدأت صناديق الاستثمار في العمل بعد الترخيص لها اعتبارا من سبتمبر 1994.

ويمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها: وسيط مالي يهدف إلى استثمار أموال المدخرين في الأوراق المالية نيابة عنهم، وتحقيق أفضل عائد، وتخفيض عنصر المخاطرة،كما تهدف صناديق الاستثمار إلى خدمة كلا من :

- المستثمرين الذين يصعب عليهم إدارة أموالهم بأنفسهم، وكذلك المشروعات التي تكون في حاجة إلى تمويل.
- أصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون قدرا كافيا من المال لتكوين محافظ استثمارية متنوعة.
- استيعاب الفائض في السيولة النقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتدويرها في البورصة لمدد متفاوتة تتفق مع المتطلبات المالية ودورات الإيرادات والنفقات الخاصة بكل مؤسسة على حدة[15].

وبذلك تعتبر صناديق الاستثمار سلة تحتوي على مجموعة مختلفة من الأسهم والسندات يتم شراؤها من قبل مجموعة من المستثمرين، ويتم إدارتها عن طريق مجموعة من المتخصصين في إدارة وتنظيم محافظ الاستثمارات المالية.

غير أنه يمنع القانون رقم 95 لسنة 1992 في مصر هذه الصناديق الاستثمارية من مزاولة أية أعمال مصرفية، وخاصة إقراض الغير، أو ضمانة، أو المضاربة في العملات أو المعادن النفسية، وفي حالة قيام البنك أو شركة التأمين بإنشاء الصندوق الاستثماري، فإنه يأخذ شكل ذمة مالية منفصلة، وكيانا قانونيا مستقلا، ويعهد بإدارته إلى جهة مستقلة متخصصة، ويتعين أن تحصل صناديق الاستثمار التي تقوم بإنشائها البنوك على موافقة البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى موافقة الهيئة العامة لسوق المال، ويبلغ الحد الأدنى لرأس مال صندوق الاستثمار خمسة ملايين جنيه، على أن يكون مدفوعا بالكامل، ويقوم الصندوق بطرح رأسماله للاكتتاب العام بحيث يقسم المال إلى أجزاء متساوية، يسمى كل منها وثيقة استثمار، ولا تقل قيمة الوثيقة عن عشرة جنيهات ولا يتجاوز ألف جنيه، وتقوم إدارة الصندوق بإصدار قراراتها بعملية البيع والشراء من خلال البنك، وعلى الإدارة أن تقوم بعملية تقييم يومي لأصول الصندوق مع مراعاة[16] :

- أن لا يزيد ما يشتريه الصندوق من أسهم أي شركة عن 10 من أمواله أو 15 من أموال تلك الشركة لضمان عدم سيطرة الصندوق على الشركات.
- أن لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق استثمار الصناديق الأخرى عن 10 من أمواله، وذلك بهدف تقليل نسبة التركز وبهدف تقليل المخاطر وبما لا يتجاوز 5 من أموال كل صندوق مستثمر فيه حتى لا يسيطر صندوق على آخر.
- فرض القانون على شركة إدارة الصندوق أن تحتفظ بالأوراق المالية التي تستثمر أموالها فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وهو ما يعرف بالحفظ المركزي.

أ ـــ **نشاط صناديق الاستثمار في مصر** : بدأ سوق صناديق الاستثمار في مصر بداية قوية صاحبها إقبال من جمهور المتعاملين على الاكتتاب فيها، وساعد على ذلك الحملات الإعلانية المنظمة من قبل البنوك صاحبة هذه الصناديق، وإقبال العملاء على الفكرة، لحداثتها، وإغراءاتها المادية الكثيرة، والوعود التي أطلقت بزيادة العائد عليها عن الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع الموجودة لديها، ولكن على الرغم من التطور السريع في عدد الصناديق الاستثمارية التابعة للبنوك، وزيادة حجم مواردها بصورة كبيرة وسريعة بداية من بدء نشاطها اعتبارا من 1994، حيث وصل عدد هذه الصناديق الاستثمارية إلى ثلاثة، في بداية التجربة ارتفعت إلى ما يقرب من 20 صندوق استثماري في سنة 2000، وكذلك ارتفعت أصول هذه الصناديق مجمعة من 500 مليون جنيه في 1994 إلى أكثر من أربعة آلاف مليون جنيه

في عام 2000، وحققت عوائد مرتفعة بلغت حوالي 20 في عام 1997 في الوقت الذي بلغ فيه مؤشر سوق المال إلى 19.8 في الفترة نفسها ولكن تعرضت هذه الصناديق منذ نهاية 1997 وبداية 1998 إلى انخفاض مستمر في العوائد وذلك لعدة أسباب منها :

- غياب صانع السوق الاستثماري عن البورصة المصرية، وقلة الوعي الاستثماري لدى جمهور المتعاملين، أو حتى غير المتعاملين مع البورصة، والأسهم، وصناديق الاستثمار.
- الاحتكار في إدارة الصناديق، مع عدم وجود الخبرة، والجودة، أو الرقابة، أوالمحاسبة لشركات إدارة صناديق الاستثمار، طالما أنها تحصل على أجر سنوي بغض النظر عن المكسب أو الخسارة التي تعرضت لها صناديق الاستثمار؛ حيث وصل الحال إلى أن 4 شركات للإدارة فقط تتولي أكثر من 80 من أموال الصناديق الاستثمارية التي أنشأتها البنوك وشركات التأمين.
- الظروف السياسية والعالمية المضطربة؛ ومن بينها بداية الأزمة الآسيوية، والتي عصفت بالبورصات، والمؤسسات المالية الآسيوية، وامتد أثرها لأسواق العالم، وعلى المستوى المحلي حدوث مجزرة الأقصر الإرهابية، والتي راح ضحيتها العشرات من السائحين الأجانب، وتهديديها المباشر لقطاع السياحة، وعزوف الكثير من المستثمرين والسياح الأجانب عن القدوم إلى مصر، كما زاد من الانكماش تتابع الأزمات الشرق الأوسطية والعالمية منذ تجدد الانتفاضة في عام 2000، وأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وتتابع الأحداث ووصولها للحرب العراقية الأخيرة، وكل هذه الأحداث الضاغطة على كل أسواق العالم بما فيها مصر، بالإضافة إلى المشاكل المحلية من انفلات سعر الصرف، وتفاقم أزمة السيولة، وتزايد حالات التعثر المصرفي، وكل ذلك يصب في خانة تباطؤ نشاط البورصة، وتراجع عوائد صناديق الاستثمار لدرجة أن معظمها حاليا يحقق معدلات خسائر لا معدلات أرباح.
- غياب التنظيم الجيد وعدم وجود الإصدارات الكبيرة للقطاعات الحديثة، وحدوث بعض المغالاة في تسعير الأسهم المعروضة مبدئيا، ثم انهيارها فجأة، لكي تعود إلى قيمتها الحقيقية قبل طرحها في الأسواق، والنتيجة هي المزيد من التراجع والتدهور في نشاط البورصة، وعدم تحقيق صناديق الاستثمار للغرض أو الهدف من إنشائها، وهي تنمية المدخرات الصغيرة، وتشجيع المستثمرين الصغار، وتدوير السيولة الفائضة في المؤسسات المصرفية بهدف تحقيق النتيجة الأهم، وهي تنشيط وتنمية وتطوير البورصة وسوق المال المصرية.

ب ـــ تقييم أداء صناديق الاستثمار في مصر: نبين فيما يلي تحليل لنتيجة أعمال صناديق الاستثمار التي أنشأتها المؤسسات المالية والمصرفية المصرية، ويتضح منها كل ما سبق ذكره من تأثر هذه الصناديق بالأحداث والأزمات التي حدثت خلال الخمس سنوات الأخيرة، والمذكورة تفصيلا في الفقرة السابقة، وأن هذه الصناديق لم تقوى حتى على قيادة السوق المالية للارتفاع أو للانتعاش، بل دخلت بدورها في دوامة الهبوط السائدة على الأوراق المالية في البورصة المصرية، والتي إن دلت فإنما تدل على عدم الوعي الاستثماري لدى جمهور المتعاملين مع البورصة المصرية، وكذلك عدم دقة تنظيم وتوجيه نشاط البورصة المصرية لخدمة الاقتصاد القومي، بل كانت هي الأخرى عرضة للتقلبات الحادة، وضحية من ضحايا الركود، والتعثر، وارتفاع سعر الصرف، والتوتر العالمي، وهروب مجموعة من رجال الأعمال وأصحاب الشركات المطروح أسهمها وأسهم مجموعاتهم في البورصة المصرية، وأكبر مثال على ذلك (مجموعة لكح جروب) والتي انهار سهمها، وخرج من دائرة التعامل الرسمي إلى التعامل خارج المقصورة لينخفض إلى أقل من واحد على عشرين من قيمته الاسمية؛ ومعنى ذلك أن من استثمر مبلغ عشرين ألف جنيه مثلا في هذه الأسهم أصبحت قيمتها الحالية ألف جنيه فقط فاقدة لتسعة عشرة ألف جنيها في خلال أقل من سنتين (2001-2003) وفيما يلي جدول توضيحي لنتائج أعمال صناديق الاستثمار العاملة في البورصة المصرية[17].

يتضح من هذا الجدول 02 ادناه أن معظم صناديق الاستثمار التابعة للبنوك المصرية لم تحقق نسبة الأرباح المرجوة منها، بل و لم تصل حتى لمستوى العائد المتراكم لدى البنوك المصرية، على الرغم من أن المدة التي قضتها هذه الصناديق منذ منتصف التسعينيات حتى الآن كفيلة بمضاعفة أموال المودعين، أو المستثمرين الصغار، أو المدخرين الذين اشتروا أسهم ووثائق هذه الصناديق الاستثمارية (لو تم وضع هذه الأموال كودائع في البنوك بدون مخاطرة الاستثمار) وهذا يناقض المبدأ الاقتصادي الذي ينص على زيادة الربح كلما زادت نسبة المخاطرة، ولكن الواقع يقول إن المستثمرين لدى الصناديق الاستثمارية فازوا بالمخاطرة و لم يحصلوا على الربح المنشود، بل حتى لم يسلموا من الخسارة في كثير من الصناديق الاستثمارية كما هو موضح بالجدول السابق، وفي ظل تنامي هذه الظاهرة، أي الأزمة الادخارية والاستثمارية والمالية، ولابد من الأخذ في عين الاعتبار ما يلي :

جدول رقم 2 0: تقييم أداء صناديق الاستثمار في مصر بالجنيه المصري

اسم صندوق الاستثمار	تاريخ بدء مزاولة النشاط	السعر الحالي للوثيقة	القيمة الاسمية للوثيقة	إجمالي التوزيعات حتى تاريخه	تقييم الأداء منذ الإصدار %
		الصناديق ذات العائد			
البنك المصري الأمريكي	94/10/15	113.14	100.00	64.25	77.39+
بنك الإسكندرية	94/12/01	124.39	100.00	68.50	92.89+
بنك مصر الأول	95/02/01	80.08	100.00	60.05	40.13+
المجموعة العربية المصرية للتأمين	95/08/21	320.00	500.00	192.00	2.40+
البنك الأهلي المصري ــ2	95/10/03	59.30	100.00	76.00	35.30+
البنك المصري لتنمية الصادرات	96/10/07	106.65	100.00	20.00	26.65+
بنك قناة السويس	96/12/05	205.56	500.00	20.00	54.89-
بنك أمريكان اكسبريس -1	97/04/01	106.84	100.00	-	6.84+
البنك المصري الخليجي	97/04/30	117.01	100.00	-	17.01+
بنك الشركة المصرفية- 2	97/10/12	118.00	100.00	-	18.00+
بنك مصر اكستريور	97/2/28	1113.79	1000.00	70.00	18.38+
بنك مصر ابران	98/08/06	118.55	100.00	10.00	28.55+
بنك الشركة المصرفية 3	99/02/22	102.00	100.00	36.75	38.75+
		صناديق النمو الرأسمالي			
البنك المصري الأهلي الأول	94/09/01	682.50	500.00	-	36.50+
بنك مصر الثاني	95/09/17	49.98	66.67	32.15	23.19+
بنك القاهرة الأول	95/11/12	234.22	100.00	-	134.22+
بنك الشركة المصرفية ــ1	96/06/03	75.00	500.00	50.00	60.00+
اورينت ترست لصناديق الاستثمار	97/01/28	1127.17	1000.00	-	12.72+
بنك مصر الدولي	98/03/01	89.81	100.00	-	10.19-
بنك امريكان اكسبريس	99/06/22	1069.49	1000.00	405.13	47.46+

مؤشرات صناديق الاستثمار التابعة للبنوك المصرية حتى: 2003/09/30

المصدر: نشرات البورصة وهيئة سوق المال والأهرام الاقتصادي.

ــ أن الاستثمار في الأوراق المالية وأعمال البورصات يعد من أهم مظاهر البنوك الشاملة، وأحد الواجبات الأساسية للمؤسسات المصرفية؛ باعتبـــار أنهـــا قاطـــرة التنمية، ومحركة السوق المالية، والاقتصادية، والتجارية، والصناعية، والزراعية، والخدمية، كما يرتبط ذلك النشاط الاستثماري بوظائف الجهاز المصرفي الأخرى، مثل وظائف أمناء الاكتتاب، والأنشطة

المتعلقة بالأوراق المالية، بالإضافة إلى محاولة دخول الأسواق المالية العالمية والتوسع في السوق المالية المحلية، والمبادرة بتقديم الخدمات المالية المستحدثة، والتي تعد صناديق الاستثمار أحد المداخل الرئيسية لها، ولذلك يجب العمل على إنجاحها، وتحقيق أقصى ربح ممكن من وراء الاستثمار عن طريقها.

ـــ انه يقع على كل من الدولة والمؤسسات المصرفية وإدارة البورصة وسوق المال، عبء توفير وتهيئة الظروف، والقوانين، والتشريعات، والضمانات المؤكدة لتيسير حركة الاستثمار، والتداول، وتدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات إلى مصر؛ سواء عن طريق الجهاز المصرفي المصري، أو أي مؤسسة مالية أخرى، عربية، أو أجنبية، وحتى يكون السوق المالي المصري جاذبا وليس طاردا للاستثمارات مع التركيز على هدم النظم البيروقراطية المتوارثة، وخلق نظم رقابية فعالة لضمان حسن سير العملية الاستثمارية والمالية؛ سواء من جانب الموظفين والإداريين، أو حتى من جانب المؤسسات والأفراد المستثمرين، حتى لا يحيد أي طرف عن الطريق الصحيح، والذي نأمل أن يؤدي في النهاية إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على أموال ومقدرات ومدخرات العملاء والعمل على تنمية الأموال المتوافر لدى البنوك، واستثمارها في أحسن وأفضل سبل الاستثمار، مع أقل نسبة من المخاطر، وتحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح في حدود الحفاظ على المصلحة الوطنية العامة، وعدم تجاهل الأبعاد الاجتماعية، والتوافق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ـــ يجب الاعتراف بأن البنوك والمؤسسات المصرفية أصبحت هي الذراع الطولي في الأسواق، والبورصات العالمية، من خلال تأثيرها المباشر كمؤسسات استثمارية في البورصة، بإنشاء المؤسسات ذات الخبرة، وقيامها بدورها في المساهمة، وإدارة الصناديق والمؤسسات الاستثمارية في البورصات، أو من خلال قيام البنوك بعمليات التسوية، والمقاصة للعمليات المنفذة في البورصة، وتحويل الأموال من والى البورصة، أو من خلال قيام البنوك بدعم عمليات الخوصصة، والأطروحات، والاكتتابات العامة للأسهم والسندات والأوراق المالية، وكذلك تتبع أهمية أسهم البنوك في البورصة؛ انطلاقا من اعتبارها من أهم الأسهم في البورصة، وتلقى إقبالا شديدا من المستثمرين، كما تقوم البنوك بتمويل عميلات شراء الأسهم، وتنظيم عمليات الاقتراض بضمان هذه الأسهم .

وعلى ذلك يجب تقوية الجهاز المصرفي، وزيادة التعاون مع إدارة سوق المال والبورصة، لإنجاح تجربة صناديق الاستثمار، وفتح المجال للبنوك للقيام بدورها الرائد والداعم لأنشطة التمويل، والتبادل، والاندماج، والاستحواذ، وإعادة الهيكلة المالية والمصرفية.

3 ـــ دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير المؤسسات المالية: تعتبر التكنولوجيا المتقدمة هي أحد التوجهات الأساسية اللازمة لتحديث البنوك، وتعزيز مفهوم البنوك الشاملة، إذ كيف يصبح البنك شاملا وهو لا يستخدم شبكات الانترنت ونظم الحاسب الآلي، وينشر خدماته الالكترونية، ويصل إلى العملاء أينما كانوا، ويتيح لهم التبادل والبيع والشراء عن طريق الكمبيوتر، ولذا نجد أن مستقبل الخدمات المالية يعتمد على ربطها بتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك بهدف تطوير العمل في المؤسسات المصرفية [18]، حيث يعيش العالم عصر التطورات المتلاحقة، وأدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى حدوث طفرة ونقلة نوعية في طبيعة عمل الجهاز المصرفي العالمي، لكونه أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا واستجابة للمتغيرات؛ سواء منها المحلية، أو العالمية.

ولمعرفة التطور السريع والمتلاحق في مجال التكنولوجيا المصرفية، وخاصة في مجال وسائل الدفع نجد أن نوعية النقود قد تطورت تاريخيا؛ حيث تعددت أشكال، ونوعية النقود على مر الزمن بشكل كبير، ولكن الملاحظ أنها أخذت مرحلة منذ فجر التاريخ حتى منتصف القرن السابع عشر، لكي تظهر وتسود أوراق البنكنوت ومن منتصف القرن السابع عشر حتى أواخر القرن العشرين سادت الأوراق الائتمانية، ثم أصبحت النقود البلاستيكية، والالكترونية، والذكية سريعة الانتشار في العقد الأخير من القرن العشرين [19]. وتتمثل مراحل تطور وسائل الدفع عالميا فيما يلي :

ـــ **المقايضة** : وهي أول الأشكال البدائية لوسائل الدفع في المجتمعات الإنسانية الأولى.

ـــ **النقود السلعية** : ظهرت النقود السلعية التي تتمثل في تبادل السلع المعروفة لدى أعضاء أي مجتمع خلال فترة من الزمن، ويقبلون تبادلها سدادا لما ينتجونه، حتى ولو لم يكونوا في حاجة إلى هذه السلع المتعارف عليها، ولكن يدفعهم لقبولها تأكدهم من أنهم يستطيعون التنازل عنها بسهولة، مقابل ما يرغبون في الحصول عليه من منتجات غيرهم.

ـــ **السبائك المعدنية**: اتجه الناس للبحث عن وسيلة أخرى تلقى قبولا عاما من الناس، للقيام بدور النقود بعد تزايد الصعوبة من استخدام السلع كوسائل للدفع، ولما اكتشف الإنسان مناجم الذهب والفضة وجد فيهما من الخصائص والمميزات والقبول ما يجعلهما يقومان بالوظائف النقدية خير قيام في شكل سبائك معدنية.

ـــ **النقود المصكوكة**: تطور استخدام الإنسان للذهب والفضة، فبدلا من أن يحتفظ بهما في شكل سبائك معدنية، استقر أخيرا على شكلها المستدير المسطح وتولت السلطات العامة دمغها بخاتم خاص لنصل بذلك إلى مرحلة النقود المصكوكة.

ـــ **أوراق البنكنوت**: ظهرت في منتصف القرن السابع عشر، وانتشرت في التداول وأصدرتها المصارف والحكومات المركزية، وظلت هذه النقود مستعملة في المعاملات بجانب المصكوكات الذهبية، والفضية، والمعدنية، إلى أن أعلنت الحرب العالمية الأولى.

ـــ **النقود الائتمانية**: ظهرت بعد ذلك وانتشرت خلال القرن العشرين، وتتمثل في شكل صكوك يتعهد فيها شخص ما بسداد مبلغ معين، وتستمد هذه الورقة قيمتها من قدرة المدين على الوفاء بالدين، فإذا كانت الثقة متوافرة في الذمة المالية للمدين سهل تداول هذه الورقة من شخص لأخر شأنها في ذلك شأن المصكوكات المعدنية، وخاصة وأن النظام العام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني يعطيها قوة الإبراء وحجية الدفع، ومن أشكالها (الشيكات- الكمبيالات- الأسهم- السندات- شهادات الإيداع- الحسابات بالبنوك) وبعد هذه المرحلة تسارعت التطورات بشكل كبير حيث ظهرت.

ـــ **النقود البلاستيكية**: حيث انتشرت في العالم بشكل سريع من خلال آلات الصرف الذاتي ATM التي تتعامل في البطاقات البلاستيكية (الكارت الشخصي، الفيزا، الماستركارد، الفيزا الكترون، الجولدن كارد............). وغيرها من البطاقات التي تغني عن حمل النقود كما تمكن من الشراء والتعامل والحصول على الخدمات بدون حمل أي نقود ورقية أو معدنية.

ـــ **النقود الالكترونية**: مع ازدياد حركة المعاملات بين الأفراد والمؤسسات المالية، واتساعها، وتشبعها محليا، ودوليا وعجز أي وسيلة دفع عن ملاحقة هذه التطورات، وبخاصة مع ظهور ما يسمى (التجارة الالكترونية) (Electronic Commerce) ثم ابتكار النقود الالكترونية (Digital Money Transfer) حيث يتم من خلال هذا النظام تبادل أوامر الشراء أو أي بيانات أخرى الكترونيا باستخدام EDI (وسائل تبادل البيانات الكترونيا) (Electronic Data Inter Change) وهكذا تحولت النقود طبقا لهذا النظام إلى أداة الكترونية يتم تداولها بين الحاسب الآلي وشبكة الانترنت لصالح شبكة لا متناهية من المتعاملين.[20]

ـــ **النقود الذكية**: وتعتبر أحدث جيل من النقود أو وسائل الدفع وهي البطاقات الذكية (Smart Cards) وهي تتميز بأنها تحمل في طياتها كل بيانات العميل، ورصيده، دون الحاجة لتسجيلها بالحاسب الرئيسي التابع له الفرع مصدر البطاقة، كما تستخدم هذه البطاقات استخدامات جديدة ومتطورة ومتنوعة، مثل الاستخدامات المدمجة، وهي التيلفون المصرفي، والتلفون اللاسلكي، وعمليات الانترنت المصرفي، والرعاية الصحية، وشاشات الدفع، والسياحة، والتسوق، والخدمات الائتمانية، وغيرها من الخدمات التي تضاف بالتدريج على هذه البطاقات الذكية من قبل البنوك والشركات المنتجة لها، وهي بذلك تقلل من عدد

الكروت المستخدمة لكل شخص على حدة، كما أنها تتيح توفير الوقت والاستفادة من شبكات الكمبيوتر والانترنت، وتقليل العمل اليدوي، وسرعة انتشار الخدمات المصرفية.
وأتاحت التطورات التكنولوجية المصرفية خدمات لم يكن أحد يتوقعها من قبل، وذلك بغرض تسهيل وتنويع وتقريب الخدمة المصرفية للعملاء :

ــ **الهاتف المصرفي (Phone Bank)**: حيث ابتكرت البنوك العالمية هذه الخدمة لتتحاشى طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم ولتقديم الخدمة البنكية طول 24 ساعة يوميا وكل أيام العام بما فيها الإجازات، والعطلات الرسمية، وقد تعددت الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي للعملاء على مستوى العالم، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

في الولايات المتحدة وفي (ميلاند بنك) يتم تطبيق هذا النظام تحت مسمى (First Direct Account) ويتم من خلاله الاتصال التليفوني بالمصرف برقم سري خاص لسحب مبلغ من النقود من حساب العميل بالمصرف، وتحويله لدفع بعض الالتزامات الدورية على العميل، كما يمكن الاستفسار عن أي معلومات يطلبها العميل.

في المملكة المتحدة يتم تقديم هذه الخدمة منذ أوائل التسعينيات وتعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله، ولها اتصال مباشر بالمصرف، وبها خدمات إضافية (للهاتف المصرفي) وهي توضيح، وشرح، وبيان الأموال المحولة من حساب العميل للخارج، والمدفوعة لسداد الفواتير، أو الأقساط، أو الكمبيالات التي على العميل، وحاليا وصلت الخدمة في البنوك البريطانية لإمكانية الاتصال المباشر بين كمبيوتر العميل، والكمبيوتر الداخلي للمصرف، أو البنك المتعامل معه مباشرة، وإجراء العمليات المصرفية من خلال الكمبيوتر الشخصي مع كمبيوتر البنك.

لا تقل البنوك الألمانية، أو الفرنسية، أو اليابانية، في تقدمها التكنولوجي عن البنوك الموجودة لدى بريطانيا، أو أمريكا، ووصل الأمر بهذه البنوك لأن تقدم خدماتها المصرفية بكافة أنواعها لمدة 365 يوما في العام، حتى منح القروض، والكفالات، والضمانات فإنها تتم عن طريق التليفون باستخدام تقنيات، وضمانات عديدة لضمان وصول الخدمة إلى العميل المقصود منها مباشرة، وبدون أي لبس في البيانات، أو المعلومات مع عدم الإخلال بالضمانات المصرفية المطلوبة.[21]

أ ــ أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية :تعتبر أوامر الدفع المصرفية أحد وسائل الدفع في تاريخ محدد، ولشخص محدد بناء على طلب العميل، ولقد كانت تتم يدويا، ولكنها الآن تدخل في النظام الالكتروني من خلال أول نظام عالمي يسمى

(خدمات المقاصة الالكترونية BACSL). Automated Clearing Services (Bankers LTD) يتم من خلاله تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص، أو هيئات أخرى، في أي فرع لأي مصرف في الدولة، ومن أمثلتها دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المستحقات الشهرية من حساب هيئة التأمين، والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى شركة الغاز، أو الكهرباء أو الهاتف، أو المدارس، وغيرها.......كما يتم تطبيق (نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي) (RTGS) (Real Time Gross Settlement System) ويتم استخدام هذا النظام في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية لإتمام التسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن النظام العالمي للتسويات (CHAPS) (Clearing Housse Automated Payments System) وهو نظام الكتروني للمقاصة، وتطبقه العديد من المصارف للحصول على المزايا المتعددة التي تشمل عنصر السرعة، والتقييم، حيث تتم المدفوعات في اليوم نفسه، وبدون إلغاء، أو تأخير، وأيضا توافر عنصر دفع المدفوعات بنفس قيمة اليوم.[22]

وتنوعت الخدمات التكنولوجية المصرفية المعتمدة على التقنيات العالية للحاسب الآلي ومن أهمها:

ـــ **بطاقات الدفع** (Debit Cards) : وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل صاحب البطاقة، وتتميز هذه البطاقات أنها توفر الوقت، والجهد للعملاء، وكذلك تؤدي إلى زيادة إيرادات البنك المصدر لها.

ـــ **البطاقات الائتمانية** (Credit Cards): وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء، وائتمان؛ لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات، مع الدفع الآجل لقيمتها، ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة، التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر؛ لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة للعميل، حتى لا تواجه المصارف مخاطر عالية في حالة عدم السداد، كما أنه يتم تحميل هذه البطاقات بعناصر وخواص مانعة للتزوير، ويتم تضمينها صورة العميل منعا للاحتيال، أوالسرقة، أو استخدامها استخداما سيئا من قبل بعض المستخدمين لهذه البطاقات.

ـــ **بطاقات الصرف الشهري** (Charge Cards) : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهرا) أي أن المدى الائتماني لها أقصر من البطاقة الائتمانية، وبالرغم من هذه المزايا العديدة للتكنولوجيا المصرفية إلا أننا نجد أن البطاقات البلاستيكية غير منتشرة بالقدر الكـــافي في مصر؛ نظـــرا لانخفاض مستوى الدخل الفردي، ومحدودية المدخرات الشخصية، وعدم تملك الكثيرين لودائع بنكية تضمن إصدار مثل هذه البطاقات، وأيضا فان معظم أصحاب الودائع الصغيرة لا يعرفون كل أو بعض مزايا البطاقات، أو أساليب استخدامها، كما يلاحظ أن المصارف أحيانا ما تركز في الدعاية، والإعلان عن هذه البطاقات على الفئات ذات الدخل المرتفع في المجتمع دون غيرهم.

ب ـــ موقف البنوك المصرية من التكنولوجيا المصرفية: يلزم بذل المزيد من الجهد لنشر الوعي التكنولوجي المصرفي بين المتعاملين مع البنوك المصرية، في محاولة لرفع حصة مصر من التكنولوجيا المصرفية عموما، والنقود البلاستيكية خصوصا؛ حيث تشير الدراسات العالمية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر أو مستخدم لهذه البطاقات بأهمية نسبية تزيد عن 40 من حجم التعاملات العالمية بالبطاقات البلاستيكية (النقود الالكترونية)، ثم تأتي أوروبا في المرتبة الثانية حيث تصل أهميتها النسبية إلى 25، وتليها في المرتبة الثالثة آسيا بأهمية نسبية قدرها 15، وتحتل أمريكا اللاتينية المركز الرابع حيث تصل نسبتها إلى 10 ، و تأتي كندا في المرتبة الخامسة حيث تقترب نسبتها إلى 5 من إجمالي البطاقات البلاستيكية في العالم، كما أنها الدولة الوحيدة التي يدخل جميع مصدري تلك البطاقات بها ضمن أكبر 500 بنك في العالم وأخيرا يأتي الشرق الأوسط وإفريقيا في المرتبة السادسة بأهمية نسبية حوالي 5. وهذا يدل على تأخر الشرق الأوسط، وإفريقيا في استيعاب واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع أنه تقدمت عدة بنوك مصرية بخطوات واسعة في هذا المجال؛ حيث أن بنك مصر والبنك الأهلي المصري يدخلان ضمن الترتيب العالمي لأكبر خمسمائة بنك في إصدار البطاقات البلاستيكية على مستوى العالم . كما قام البنك التجاري الدولي مصر والبنك العربي الإفريقي في مصر بإدخال البطاقات الذكية، وهي أخر جيل من النقود البلاستيكية، وبذلك يصبح التقدم التكنولوجي متاحا للبنوك المصرية على اختلاف درجاتها، ويبقى الإسراع في الأخذ بها وعمل الترتيبات اللازمة لسرعة نشرها بين العملاء، ورفع الوعي التكنولوجي المصرفي لدى العملاء، وتقديم التسهيلات، والتيسيرات المشجعة لاستخدام أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا المصرفية.

ويوجد أمـــل كبير في تحقيق التقدم التكنولوجي على مستوى البنوك المصريـــة والعربية؛ حيث تشير دراسة أعدها قطاع التطوير في بنك مصر إلى أن حجم التجارة الالكترونية بالدول العربية حوالي 95 مليون دولار، ومن المستهدف أن تصل خلال السنوات الأربع القادمة إلى مليار دولار (ألف مليون دولار)، سواء على مستوى تعاملات الأفراد (Business To Consumer) (B2C) أو على مستوى تعامـــلات الهيئات (B2B) (Business To Business) وهذه الزيادة ترجع إلى أن التعامل من خلال شبكة الانترنت يتميز بتكلفته المنخفضة، إذا ما قورن بالوسائل الأخرى للاتصال، والتفاوض، والعرض مما سيساعد على انتعاش، وتزايد التجارة الالكترونية، وفتح المجال لإجراء التعاملات التجارية، والمالية، والمصرفية من خلال شبكة الانترنت، والهواتف المحمولة، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة فرص إنشاء علاقات تجارية عبر القارات دون الحاجة إلى الانتقال، وفتح أسواق جديدة، وتحمل التكاليف، وأعباء السفر، لترويـــج المنتجات، والخدمات المالية، والسلعية، والمصرفية، وتسويقها، ويبقى القيام بالدور التشريعي اللازم للسماح بالتجارة الالكترونية، وحماية التقنيات الالكترونية، والسماح بالتوقيعات الالكترونية، واعتمادها قانونيا، وتحسين شبكات الاتصال عبر المدن المصرية، وبينها وبين العالم الخارجي، وتوفير الكوادر المصرية المدربة، والمؤهلة للتعامل مع مستحدثات العصر، وأخر نتاج التكنولوجيا المصرفية، ومحاولة تبسيطها لعامة الناس، وخفض نسبة العمولات، والمصاريف الملقاة على عاتق مستخدمي البطاقات البلاستيكية، وتوسيع قاعدة المستخدمين بالنزول بالشروط لأدنى حد ممكن مع الحفاظ في نفس الوقت على معيار الكفاءة والملاءة للعميل المستخدم لهذه البطاقات البلاستيكية، وخاصة البطاقات الائتمانية، مع زيادة نشر منافذ البنوك الالكترونية، وماكينات (ATM) حتى يمكن تخفيف العبء عن مستخدمي النقود الورقية، وتعويدهم على استخدام النقود البلاستيكية، كوسيلة آمنة للدفع، ولتسوية المدفوعات، وسداد المشتريات، وإجراء المعاملات بدون الحاجة إلى حمل رزم من الأوراق المالية تكون عرضة للتلف، أو الضياع، واستبدالها بالوسائل الحديثة والمتمثلة في النقود الالكترونية، والبطاقات البلاستيكية، الأكثر أمنا ورقيا، وتحضرا في التعامل المصرفي.

خاتمة

يمكن القول في الأخير إن النظام المالي و المصرفي العالمي قد شهد في الآونة الأخيرة تطورات جذرية سريعـــة ومتلاحقـــة، أدت إلى إزالة كـــل القيود في المعاملات الماليـــة والمصرفية، انعكست على أعمال البنوك عالميا، من خلال اتساع حجم نشاطاتها، وزيادة حدة المنافسة

بينها وبين المؤسسات المالية. ولمواجهة المخاطر التي تعرضت لها، فقد تبنت البنوك سياسات واستراتيجيات جديدة تمكنها من ملاحقة التطورات الحاصلة، وأصبحت أمام صناعة مالية حقيقية تقدم دائما الجديد، وامتد دور البنوك ليشمل وظائف تعتمد على تقديم خدمات بنكية متطورة، إضافة إلى تقديم خدمات غير مصرفية، وكذا تنويع الأنشطة الوظيفية من ناحية مصادر الأموال وتوظيفها، وأعمال التأمين والدخول على أسواق رأس المال والبورصات، وتمويل المشاريع الكبرى .

المراجع الهوامش:

[1] رشدي صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، الإسكندرية، كلية الحقوق، 2001، ص:100.
[2] النشرة الدورية لبنك مصر، السنة الثالثة والأربعون، العدد الأول 2000، ص:102.
[3] صلاح الدين السيسي ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ،القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ،2003، ص:79.
[4] البنك الأهلي المصري، القاهرة، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون 2001، ص:37.
[5] أسامة السيد شندى ،البنوك الشاملة ، القاهرة ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد الأول، 2000،ص:93.
[6] طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، القاهرة، مكتبة الأهرام، عام 1998، ص:38.
[7] المصرف العربي الدولي، القاهرة، النشرة الاقتصادية، العدد 2 السنة 14 يونيو 1999، ص:45.
[8] ابرهارد برودهاج ، تجربة البنوك الشاملة في ألمانيا ، بيروت، بحث منشور في كتاب الصيرفة الشاملة مفهومها ووظائفها، مطبوعات اتحاد المصارف العربية ، بيروت عام 1995، ص:164.
[9] البنك المركزي المصري، دليل بنوك مصر 1998، ص: 244.
[10] الأهرام 1998/10/12 ، 1999/1/9. الموضوعات الاقتصادية والمصرفية.
[11] رشدي صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري، مرجع سابق، ص:175 .
[12] التقارير السنوية لمجموعة البنوك:بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، بنك التمويل المصري السعودي، بنك قناة السويس، بنك مصر أمريكا الدولي، البنك المصري البريطاني، البنك التجاري الدولي (مصر)، البنك المصري المتحد، القاهرة، سنوات متفرقة.
[13] محمود عبد العزيز، رئيس البنك الأهلي الأسبق، القاهرة، مؤتمر مديري الفروع، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد 16 (نوفمبر –ديسمبر) 1998.
[14] رشدي صالح، مرجع سابق، ص:178.
[15] عدلي سلامة اندراوس ، سوق المال في مصر ،القاهرة : البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، 1999، ص ص :7-8.
[16] علي نجم، محافظ البنك المركزي الأسبق، القاهرة: مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، يوليو وسبتمبر 1995، ص:56.
[17] مجلة البورصة المصرية ، العدد 333 سبتمبر 2003، ص ص: 24-25.
[18] بيل جيتس ، المعلوماتية طريق المستقبل ،الكويت: عالم المعرفة ، العدد 231 ، 1998، ص 83.
[19] هدى حسين شكري، دور البنوك في تطبيقات التجارة الالكترونية، القاهرة: بحث مقدم لمركز الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس 13 مارس 2003، ص12.
[20] أوراق بنك مصر البحثية، بنك مصر، مركز البحوث، القاهرة: العدد الرابع سنة 1994، ص33.
[21] تقرير البنك التجاري الدولي (CIB)، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1999/12/9.
[22] الأهرام الاقتصادي، قطار النقود الالكترونية انطلق، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1999/12/9.